رفعت إبراهيم البدوي

إذعان إسرائيل في لحظة تاريخية

غادر الرئيس اللبناني ميشال عون القصر الرئاسي قبل يوم واحد من انتهاء ولايته، مسلماً العهدة الرئاسية إلى ضجيج فراغ يملأ سدة الرئاسة الأولى، في ظل اشتباك سياسي وانقسام حاد بين اللبنانيين، وأزمات معيشية واقتصادية ومالية وصحية مستفحلة.

ومع هذا المشهد القاتم الذي يشهده لبنان، عجز المسؤولون عن الاتفاق على تشكيل حكومة شراكة وطنية لإدارة شؤون البلاد والعباد، وبالتالي عن التقاط اللحظة التاريخية، لوضع خطة لإدارة ثروة لبنان النفطية، الكامنة في المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة، وخصوصاً بعد التوقيع على اتفاق الترسيم وانتزاع حق لبنان في التنقيب واستخراج واستثمار ثروته النفطية، بعد حصوله على ضمانة أميركية، وإذعان العدو الإسرائيلي وباعتراف قادته.

إذاً انتهت رحلة ١٦ عاماً من تفاوض لبنان مع الوسطاء الأميركيين بتوقيع اتفاق الترسيم، وما كان ينبغي للمفاوضات مع الأميركي ومن ثم غير المباشرة مع العدو الصهيوني، أن تستغرق كل هذه المدة لولا النكد السياسي الدائم وسوء الأداء والإدارة اللبنانية لهذا الملف الحساس، فكيف وما العوامل التي أدت إلى قبول أميركي وإذعان إسرائيلي بتوقيع اتفاق الترسيم؟

بداية انتهز الأميركي بالاشتراك مع العدو الصهيوني حالة الوهن السياسي والانهيار الاقتصادي وسوء الإدارة اللبنانية، وأوغلوا في ممارسة الحصار والضغط على لبنان، وبصيغة الإملاءات عبر الوسيط الأميركي عاموس هوكشتاين، للقبول بترسيم أميركي إسرائيلي مجحف بحق لبنان وحدوده البحرية، وبحق ثروته المشروعة الكامنة في بحر لبنان.

تركز الخلاف حول الخط ٢٩، وتحول إلى مادة خلافية ولاقى تأييداً من أوساط لبنانية عديدة، بعدما تبنت قيادة الجيش اللبناني الخط ٢٩، وإعداد لبنان لمشروع تعديل المرسوم رقم ٦٤٣٣ لاعتماد الخط ٢٩ حدود لبنان البحرية.

لكن رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون لم يوقع هذا المرسوم، وبقي موقف لبنان الرسمي المعتمد في الأمم المتحدة هو الخط ٢٣، بعدما أعلنت قيادة الجيش اللبناني إنهاء المهمة التقنية والوقوف خلف قرار القيادة السياسية، تبعه إعلان رئيس الجمهورية الذي أفاد بأن الخط ٢٩ هو خط تفاوضي، وأن حدود لبنان هو الخط ٢٣ وذلك بعد تعرضه لضغط أميركي مباشر.

على أثر بداية حرب روسيا وأوكرانيا، برزت أزمة الطاقة في أوروبا جراء قطع الإمدادات الروسية، وإلزام روسيا المشترين الدفع بالروبل الروسي، فتوجه الاهتمام نحو آبار الغاز الموجودة في البحر المتوسط كبديل عن الغاز الروسي، حينها وصلت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين إلى مصر، وعقدت اتفاقاً مع مصر وإسرائيل لنقل الغاز المستخرج من المنطقة الاقتصادية التابعة لفلسطين المحتلة، إلى عسقلان ثم إلى العريش في مصر وتسييله وشحنه إلى أوروبا.

هنا مورس التعنت والابتزاز الأميركي الإسرائيلي الرافض لحقوق لبنان، واستُقدمت منصة «إنرجيان باور» العائمة لاستخراج الغاز من حقل كاريش المتنازع عليه ومن دون الاتفاق مع لبنان، وأعلنت وزيرة الطاقة الإسرائيلية كارين حرار عن بدء استخراج الغاز من حقل كاريش في شهر أيلول الماضي.

بدأت الأنظار تترقب موقف حزب الله، نظراً لحساسية الوضع وتبعاً لتعلق الملف بالعدو الإسرائيلي، لكن الحزب أعلن عن وقوفه خلف ما تقرره الدولة اللبنانية، وأن قيادة الحزب سوف تكون داعمة لقرارها من دون التدخل في عملية التفاوض أو ترسيم الخطوط البحرية، لأن الحزب لم يكن مهتماً بترسيم الخطوط البحرية مع العدو الصهيوني، لأسباب عقائدية ولأنه لا يعترف أصلاً بكيان غاصب لفلسطين.

أمام هذا التعنت والإجحاف الأميركي الإسرائيلي بحق لبنان، تدخل حزب الله فعلياً مترجماً ذلك بإطلاق ثلاث مسيرات بلغت سماء حقل كاريش المتنازع عليه، تصدت لها بوارج إسرائيلية وحصل اشتباك عسكري أُسقطت المسيرات التابعة لحزب الله، بيد أن حدث المسيرات كان بمنزلة رسالة تحذيرية جدية من الحزب موجهة إلى جميع الأطراف، مفادها أن حزب الله قادر على تعطيل استخراج النفط والغاز ليس من حقل كاريش فقط، بل من كل حقول غاز البحر الفلسطيني، وخصوصاً بعد إطلاق معادلة ما بعد بعد كاريش، ما يعني كل المنصات العاملة في بحر فلسطين.

إزاء تحرك مسيرات حزب الله، أوقفت إسرائيل العمل في كاريش، ودخلت المفاوضات في مرحلة الإذعان الإسرائيلي الأميركي لطلبات لبنان والتي تتلخص بالتمسك بالخط ٢٣، وانتزاع حق لبنان في استخراج الغاز من حقل محتمل في البلوك رقم ٩ تمتد مكامنه في الأعماق جنوب الخط ٢٣، لكن العدو الإسرائيلي ولأسباب محض انتخابية داخلية، حاول ادعاء تصميمه على استخراج الغاز من حقل كاريش، والدفاع عنه بكل الوسائل، بيد أن حزب الله كان له كلام آخر، فقد أعلن الاستنفار العام بين صفوف مقاتليه استعداداً للحرب، وقام بعملية بحرية سرية تاركاً أثراً واضحاً تأكيداً لجدية حزب الله بدخوله الحرب، وضرب كل المنصات الإسرائيلية العاملة في بحر فلسطين، ما قد يسفر عن تعطل إنتاج الغاز في المنطقة كلها.

إدارة البيت الأبيض في واشنطن ضغطت بكل ثقلها على حكومة يائير لابيد لتوقيع اتفاق الترسيم مع لبنان، حتى وإن حصل وفق شروط لبنان، تجنباً لحرب حتمية مع حزب الله.

رئيس وزراء الكيان الصهيوني يائير لابيد أذعن لتهديد حزب الله وأبلغ وزراءه ضرورة توقيع اتفاق مع لبنان خوفاً من اندلاع حرب مع حزب الله.

فريديريك هوف، الوسيط الأميركي الأول الذي ضغط على لبنان لقبول ما سمي خط هوف المجحف بحق لبنان، قال لمجلة «بلومبرغ» إن اتفاق الترسيم جرى وفق خط بحري رسمه لبنان الرسمي وتبنّاه، وإن حزب الله وحده من بين كل الأطراف السياسية اللبنانية، كانت عينه على هذا الملف منذ بدء التفاوض ونجح في تحصيل المطالب اللبنانية.

إذاً انتهت رحلة الترسيم بإذعان إسرائيلي واضح للمطالب اللبنانية، وبفضل معادلة الردع التي أرستها المقاومة اللبنانية، حقق لبنان إنجازاً تاريخياً في تحرير ثروته من سطوة العدو الإسرائيلي وبرفع الفيتو الأميركي الذي كان مفروضاً على شركات التنقيب العالمية والسماح لها بالعمل في لبنان، من دون إراقة نقطة دم واحدة، ومن دون أي اتفاق ولا ضمانات أمنية، ولا علم إسرائيلي يرفرف فوق سماء لبنان، ونستطيع القول إنه إنجاز تحرير مهم يضاف إلى الإنجازات الوطنية للمقاومة اللبنانية.

الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله ألقى كلمة مطوّلة تحدّث فيها بإسهاب عن رحلة الإنجاز التاريخي، مفنّداً المراحل التي سبقت الوصول للاتفاق الذي تحقق، وصولاً إلى نقطة اللا عودة وإذعان إسرائيل للمطالب اللبنانية، في لحظة تاريخية معتبراً الاتفاق الذي أُنجز بحد ذاته تاريخياً، وكبيراً جداً ويستحقّ التوقّف عنده.

مما قاله السيد: إنّ الموقف اللبناني الموحد، وتحرك المقاومة وضع حكومة يائير لابيد في وضع صعب، ولو أصر العدوّ على ما كان يخطّط له، لكنا حكماً ذهبنا إلى حرب مع العدو الإسرائيلي وربّما إلى حرب إقليمية، وأضاف: إنّه من المهمّ التّذكير بأنّ لبنان لم يقدّم أيّ التزامات أمنيّة أو غيرها، وإن الاتفاق لا يتضمن أي ترتيبات أو تدابير أمنية من الطرفين.

وفد من مجلس الشعب في طهران

جمعة: تبادل الخبرات البرلمانية يسهم في توسيع العلاقات الثنائية

أكدت عضو مجلس الشعب نائب رئيس لجنة الصداقة السورية الإيرانية في المجلس هيفاء جمعة، أمس، أن التعاون الثنائي بين سورية وإيران وخاصة في المجال البرلماني يساهم في تعزيز العلاقات في مختلف المجالات.

وفي تصريح لدى وصولها إلى طهران على رأس وفد رسمي من لجنة الصداقة بمجلس الشعب تلبية لدعوة من نائب رئيس جمعية الصداقة البرلمانية الإيرانية السورية عباس كلرو، قالت جمعة حسب وكالة «سانا»: إن التعاون الثنائي بين سورية وإيران وخاصة في المجال البرلماني يساهم في تعزيز العلاقات في مختلف المجالات، وصولاً إلى الأهداف المشتركة ومواجهة التحديات وتحقيق مصالح الشعبين الصديقين»، مشيرة إلى أن تبادل الخبرات البرلمانية يسهم في توسيع العلاقات الثنائية بين دمشق وطهران.

من جانبه أعرب سفير سورية في طهران شفيق ديوب عن ثقته بأن هذه الزيارة ستسهم في تعزيز العلاقات السورية الإيرانية.

بدوره أعرب كلرو عن ترحيبه بالوفد السوري، لافتاً إلى أنه وخلال الزيارة السابقة للوفد الإيراني إلى دمشق تم اتخاذ قرارات مفيدة للغاية وتابعنا الموضوعات المرتبطة بالعلاقات الثنائية.

من جانبها، أكدت عضو مجموعة الصداقة البرلمانية الإيرانية السورية فاطمة محمد بيغي العزم، مواصلة المسار المشترك بقوة جنباً إلى جنب، مبينة أن هذه الزيارة ستساهم في تعزيز العلاقات الثنائية بين الجانبين.

يرافق جمعة أعضاء مجلس الشعب وأعضاء لجنة الصداقة السورية الإيرانية فواز نصور ومحمد فواز وحسن السلومي وخالد حربا ومن العلاقات العامة ميسم العلي.

وكالات

ليست بعيدة عن مخططات النظام التركي

الجولاني يفصح عن نياته تجاه الشمال: في إدلب «دولة» ونريد ضم الشمال لها!

كشف متزعم «هيئة تحرير الشام» التي يتخذ منها تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي غطاء له المدعو أبو محمد الجولاني عن نياته وأهدافه الكامنة وراء الهجوم على الميليشيات التابعة للنظام التركي قبل أيام في ريف حلب الشمالي والتي يبدو أنها لا تخرج عن إطار مخططات النظام التركي، حيث أكد سعيه إلى ضمها لبقية مناطق الشمال التي يسيطر عليها.

تزامن ذلك مع دخول العشرات من مسلحي «الهيئة» مدينة تل أبيض المحتلة بريف الرقة قادمين من تركيا، على حين واصل مرتزقة النظام التركي أعمالهم الإجرامية، وانتهاكاتهم، بحق الأهالي، والتضييق عليهم في المناطق التي يسيطرون عليها في محافظة إدلب، وشمال غرب حلب، مع اقتراب بدء جني محصول الزيتون بغية حثهم على الهجرة وترك ممتلكاتهم لعوائل مسلحي الميليشيات، حيث قام مسلحو تلك الميليشيات بسرقة نحو ٢٠٤٠ شجرة زيتون في منطقة عفرين.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة، أن الجولاني برر تدخّل مسلحيه واشتباكهم مع ميليشيات «الفيلق الثالث» وما يسمى «الجيش الوطني» التابعين للنظام التركي في ريف حلب الشمالي، بأن الحالة الأمنية هناك «مخترقة»، من قبل من سماهم «أعداء الثورة»، حسب وصفه.

وأشار الجولاني في كلمة ألقاها خلال استضافته الجلسة العاشرة لما يسمّى «مجلس الشورى العام»، أن مناطق ريف حلب الشمالي مخترقة، من مسلحي تنظيم «داعش» الإرهابي، وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية – قسد».

ونقلت منصة «أمجاد» الناطقة باسم «الهيئة» عن الجولاني أن العديد من الخلايا الأمنية التي يتم القبض عليها في مناطق سيطرته بإدلب «تكون قد أتت من الريف الشمالي»، مضيفاً: إن الخلل الأمني في الريف الشمالي هو ما يجعل ميليشيات «قسد» قادرة على شن تفجيرات بأكثر من منطقة وبشكل متزامن.

وبرر الجولاني هجومه على ميليشيات النظام التركي في شمال حلب بأن المخدرات تنتشر في ريف حلب الشمالي، وأن ما بين ٢٠– ٢٥ بالمئة من مسلحي الميليشيات يتعاطون المخدرات، إلى جانب الدعارة وفوضى السلاح.

واستعرض الفوارق بين ما سماه «تجربة إدلب» وبين ما يحصل في الريف الشمالي على مختلف المستويات، السياسية منها والعسكرية والخدمية، لدرجة أنه صنّف إدلب كـ «دولة»، وبأنه يسعى إلى توحيدها مع بقية مناطق الشمال.

وأكد الجولاني أن همه هو توحيد المناطق التي يحتلها النظام التركي ويسميها «درع الفرات» و«غصن الزيتون»، وإدلب.

وسبق أن لفتت لـ«الوطن» قبل أيام قليلة مصادر تركية متابعة لسياسة رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان في الشمال السوري المحتل، إلى أنه ربما يدخل «النصرة» أو الميليشيات المتحالفة معه، وخاصة «حركة أحرار الشام»، وبرعاية ودعم من نظام أردوغان، في مفاوضات سرية مع الميليشيات الوازنة شمالاً لترتيب بقاء «النصرة» في عفرين التي اجتاحها وتمدده شمالاً وشرق البلاد عبر إشراكه في «الحل المرتقب»، ضمن إطار رؤية ورغبة الاحتلال التركي، مع احتمال حل بعض تلك الميليشيات.

إلى ذلك نقلت وكالة «هاوار» الكردية عن مصدر محلي من داخل مدينة تل أبيض المحتلة في ريف الرقة أن عشرات المسلحين التابعين لـ«الهيئة» دخلوا المدينة قادمين من تركيا، مشيراً إلى أن المسلحين دخلوا عبر معبر تل أبيض الحدودي الذي يسيطر عليه مرتزقة الاحتلال التركي.

يأتي ذلك على ضوء التغيرات التي طرأت على خريطة انتشار مرتزقة النظام التركي في المناطق المحتلة من الشمال السوري، أبرزها انتشار مسلحي ميليشيات «أحرار الشام» في الجهة الشمالية الغربية والغربية لمدينة منبج وريفها.

من جهة ثانية، ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن مسلحي ميليشيات النظام التركي ومنها «الجيش الوطني» و«السلطان مراد» و«أحرار الشرقية»، و«صقور الشمال» و«اللواء ١١٢»، قاموا بسرقة محصول نحو ٣٠٠٠ شجرة زيتون في قرى بعدنلي وزركا وكيلا وقرتقلاق وعشونة وناحية بلبل بريف عفرين شمال غرب حلب، منها نحو ٢٠٤٠ شجرة زيتون تمت سرقتها من قبل ميليشيات «اللواء ١١٢»، بذريعة وجود أصحابها في مناطق خاضعة لسيطرة ميليشيات «قسد» في ريف حلب الشمالي.

وفي سياق آخر ذكرت «الوكالة» أن مسلحي «الهيئة» قاموا بتدمير مزار «شيخ موس» في قرية كوندا التابعة لناحية راجو في عفرين المحتلة، والذي تعرض لأعمال الحفر والنبش والتخريب من قبل مسلحي «فيلق الشام» التابع للاحتلال التركي بعد احتلال عفرين.

وكالات

«هيئة تحرير الشام» تدخل عفرين للمرّة الأولى منذ سيطرة تركيا عليها (عن الانترنت)

الجيش يواصل ردع «النصرة» في «خفض التصعيد» ويقضي على دواعش في البادية

حماة- محمد أحمد خبازي
دمشق- الوطن- وكالات

بينما كشف طيران الجيش العربي السوري عملياته في ملاحقة فلول تنظيم داعش الإرهابي في البادية الشرقية وقضت وحداته على العديد منهم، واصلت وحدات أخرى الرد على تصعيد تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه اعتداءاتهم وخروقاتهم لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد.

وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن وحدات الجيش العاملة في قطاع ريف حماة من منطقة «خفض التصعيد» وجهت رمايات نارية من مدفعيتها الثقيلة صباح أمس، لمواقع الإرهابيين في القاهرة والسرمانية والزيارة والمشيك بسهل الغاب الشمالي الغربي، في حين دكت الوحدات العاملة بريف إدلب بالمدفعية والصواريخ، نقاط تمركز الإرهابيين في الفطيرة وسفوهن وحرش بينين بمنطقة جبل الزاوية بريف إدلب الجنوبي، وفي منطف ومعرزاف ومعارة النعسان بريف إدلب الشمالي الشرقي.

وأوضح المصدر، أن الجيش رد بضرباته المدفعية، على مجموعات مما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها تنظيم «النصرة»، بعد اعتدائها فجر أمس بقذائف صاروخية على نقاط عسكرية بمحاور التماس في ريف إدلب الشرقي، في خرق فاضح ومتكرر لاتفاق وقف إطلاق النار بمنطقة «خفض التصعيد».

بدورها، ذكرت مصادر إعلامية معارضة أن أحد مسلحي «الفتح المبين» أصيب باستهداف وحدات الجيش مواقعهم على محور القاهرة بسهل الغاب.

وفي البادية الشرقية، كثفت وحدات الجيش، أمس عملياتها البرية في تمشيط قطاعات بادية السخنة بريف حمص الشرقي، وفي بادية الرقة وخاضت اشتباكات متقطعة مع الدواعش في الثانية، أسفرت عن ايقاع العديد من مسلحي التنظيم قتلى ومصابين وذلك حسب قول مصدر ميداني لـ « الوطن»، أشار إلى أن الطيران الحربي مشط مختلف قطاعات البادية حتى الحدود العراقية، بحثاً عن خلايا أو مخابئ الدواعش لاستهدافها بغاراته.

في المقابل، ثبتت قوات الاحتلال التركي «محرس» في مبنى بالحي الشرقي لبلدة البارة على طريق سيرجلا في جبل الزاوية جنوبي إدلب، تزامنا مع انتشار مكثف لقواته في المنطقة القريبة من انتشار مجموعات إرهابية.

وفي الثاني والعشرين من الشهر الماضي، قالت مصادر محلية بريف حلب الغربي لـ«الوطن»: إن جيش الاحتلال التركي باشر إقامة قاعدة عسكرية له في محيط معبر الغزاوية الذي يفصل محافظة إدلب التي يسيطر عليها «النصرة» عن حدود عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي الغربي.

من جهة ثانية، أخرجت قوات الاحتلال الأميركي رتلاً يضم ٧٠ شاحنة، ترافقها خمس مدرعات، عبر معبر الوليد غير الشرعي شمال شرق الحسكة باتجاه الأراضي العراقية، تزامناً مع تحليق مكثف لمروحيات الاحتلال في أجواء المنطقة.

وحسب مصادر إعلامية معارضة، فإن بعض الشاحنات كانت فارغة فيما الأخرى تحمل عربات ومعدات عسكرية تحتاج إلى صيانة وتبديل.

وخلال الفترة الماضية، تم استهداف قواعد الاحتلال الأميركي في مناطق انتشارها في الجزيرة السورية بعدة هجمات بالقذائف والصواريخ ما أسفر عن إصابة عدد من جنود الاحتلال ولاسيما في «حقل العمر» النفطي شرق دير الزور والذي تتخذ منه قوات الاحتلال قاعدة عسكرية لها.

في الغضون، سيّرت الشرطة العسكرية الروسية، دورية مشتركة مع الاحتلال التركي بريف عين العرب، وذلك وفق المصادر الإعلامية المعارضة التي أشارت إلى أن الدورية رقم ١١٧ تألفت من ٨ عربات عسكرية روسية وتركية، وانطلقت برفقة مروحيتين روسيتين، من قرية غريب ١٥ كيلومتراً شرق عين العرب وجابت قرى بالريف الشرقي.

بالتزامن، قالت ما تسمى قوات «الأسايش» التابعة لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد»: إنها فككت ٦ عبوات ناسفة كانت مزروعة على الطريق العام بعد حي النشوة الغربية بمدينة الحسكة بعد قطع الطريق في المنطقة، وذلك وفق ما نقلت وكالة «نورث برس» الكردية التابعة لـ«قسد».

نائب لبناني يؤكد دور سورية الريادي بدعم القضية الفلسطينية

أكد عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النيابية في البرلمان اللبناني حسن عز الدين أهمية استئناف العلاقات بين سورية و«حركة المقاومة الإسلامية– حماس»، مشدداً على موقع سورية الوطني والقومي بدعم القضية الفلسطينية.

جاء ذلك خلال لقاء جمع عز الدين مع وفد من قيادة حركة «حماس» في لبنان برئاسة أحمد عبد الهادي جرى خلاله بحث آخر مستجدات القضية الفلسطينية والأوضاع الإقليمية، وذلك وفق ما ذكر الموقع الإلكتروني لقناة «المنار».

وخلال اللقاء شدد عز الدين على «أهمية المصالحة التي جرت بين الدولة السورية وقيادة حركة حماس، والتي تعد حاجة نظراً لموقع سورية الوطني والقومي في دعم القضية الفلسطينية»، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن «محور المقاومة بات يشكّل قوة إستراتيجية داعمة للشعب الفلسطيني والقوى الفلسطينية، وسيكون النصر حليفه في المستقبل القريب».

وأكد عز الدين على «موقف حزب الله الثابت لناحية دعم ما يجري في الضفة الغربية من بطولات يقوم بها الشعب الفلسطيني في مواجهة العدو الصهيوني، والتي تشكّل عنصراً مهماً في تحصيل الحقوق الفلسطينية وتحرير الأرض».

بدوره، قال عبد الهادي: إن «هذه الزيارة تأتي في إطار الحرص من قبلنا على التواصل مع الإخوة في حزب الله، ووضعهم في آخر التطورات المتعلّقة بالقضية الفلسطينية عموماً، وبأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان خصوصاً».

وفي التاسع عشر من الشهر الماضي، استقبل الرئيس بشار الأسد وفداً يضم عدداً من قادة وممثلي القوى والفصائل الفلسطينية، وأكد أنه على الرغم من الحرب التي تتعرض لها سورية، إلا أنها لم تغيّر من مواقفها الداعمة للمقاومة بأي شكل من الأشكال.

وضم الوفد الفلسطيني أمين عام حركة الجهاد الإسلامي زياد نخالة، وأمين عام الجبهة الشعبية– القيادة العامة طلال ناجي، وأمين عام منظمة الصاعقة محمد قيس، وأمين عام حركة فتح الانتفاضة زياد الصغير، ونائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جميل مزهر، ونائب الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين فهد سليمان، والأمين العام لجبهة النضال الشعبي خالد عبد المجيد، والأمين العام لجبهة التحرير الفلسطينية يوسف مقدح، وعضو المكتب السياسي لحركة حماس خليل الحية، والسفير الفلسطيني في سورية الدكتور سمير الرفاعي.

وفي مؤتمر صحفي عقده الوفد بعد اللقاء، قال الحية: «إن اللقاء نعتبره تاريخياً وانطلاقة جديدة متجددة للعمل الفلسطيني– السوري المشترك في ظل حضانة سورية للشعب الفلسطيني»، مضيفاً: «سورية التي نعتز بها احتضنت الشعب الفلسطيني وقدمت له ما لم تقدمه دولة أخرى، وسورية بشعبها وقيادتها وأركانها كانوا حضنا للشعب الفلسطيني وداعمين للمقاومة».

وكالات

النائب اللبناني حسن عز الدين (عن الانترنت)

عملية أمنية في «درعا البلد» تستهدف الدواعش

الرفاعي لـ«الوطن»: لن تتوقف حتى استئصالهم

موفق محمد

بدأت الجهات المختصة بالتعاون مع مجموعات أهلية وبمساندة الجيش العربي السوري أمس عملية أمنية في منطقة «درعا البلد» بمدينة درعا، بهدف تطهيرها من خلايا تنظيم داعش الإرهابي المتحصنين فيها، حيث جرت اشتباكات عنيفة بين الجانبين تم خلالها القضاء على عدد من مسلحي التنظيم الذين استهدفوا بعبواتهم الناسفة المدنيين ما أدى إلى إصابة عدد منهم.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أوضح أمين فرع درعا لحزب البعث العربي الاشتراكي، حسين الرفاعي، أنه تم تطويق درعا البلد ومخيم النازحين وحي طريق السد بسبب وجود دواعش في تلك المناطق، مشيراً إلى أن العملية تهدف إلى استئصال الدواعش من تلك المناطق.

وذكر الرفاعي، أن اشتباكات تجري بين الجهات المختصة والمجموعات الأهلية المسنودة من الجيش العربي السوري من جهة ومسلحي التنظيم من جهة ثانية، لافتاً إلى أن العملية الأمنية مستمرة (حتى ساعة إعداد هذا التقرير مساء أمس) وهناك قتلى من الإرهابيين.

وأشار الرفاعي إلى أنه في تلك المناطق هناك متعاونون مع الدواعش، والأجهزة الأمنية والقوات الرديفة هي من تقوم بالعملية ضدهم، مشدداً على أن العملية هي «عمل أمني وليس عملاً عسكرياً كبيراً».

ورداً على سؤال حول عدد الدواعش المتحصنين في تلك المناطق والمتعاونين معهم، ذكر الرفاعي أن «هناك دواعش ومتعاونين مع الدواعش»، مشيراً إلى العملية الإرهابية التي حصلت يوم الجمعة الماضي في درعا البلد حيث دخل أحد الدواعش على إحدى المضافات وادعى أنه ضيف وبعد ذلك فجر نفسه، ما أدى إلى وقوع ضحايا بين الموجودين وإصابة آخرين.

وشدد أمين فرع درعا لحزب البعث على أن العملية الأمنية في تلك المناطق لن تتوقف حتى يتم تطهيرها من الدواعش والمتعاونين معهم، مشيراً إلى أن متزعم الدواعش المدعو محمد الحرفوش والملقب بـ«أبو طعجة» هو من المتحصنين في تلك المناطق وضالع في الأحداث التي تحصل.

بدورها تحدثت مصادر أهلية في مدينة درعا لـ«الوطن»، عن أن العملية الأمنية بدأت صباح أمس، وأن الاشتباكات التي تستخدم فيها الأسلحة المتوسطة والخفيفة اندلعت في حي طريق السد، وهي مستمرة، وأدت إلى مقتل عدد من الدواعش.

ولفتت إلى أن مسلحي داعش فجروا أثناء الاشتباكات عبوات ناسفة ما أدى إلى وقوع اصابات بين المدنيين.

وحسب صفحات زرقاء معارضة تتهم من سمتها «المجموعات المحلية» في درعا البلد كلاً من محمد المسالمة الملقب بـ«هفّو» و«أبو طعجة» بالوقوف خلف العديد من عمليات القتل التي حصلت في المنطقة.

كما تتهم «المجموعات المحلية» حسب الصفحات مجموعة الحرفوش وهفّو بإيواء متزعمين من تنظيم داعش على رأسهم المتزعم يوسف النابلسي المكنّى بـ«أبو البراء».

وفي منتصف الشهر الماضي نفذت الجهات المختصة بالتعاون مع مجموعات أهلية وبمساندة الجيش العربي السوري عملية أمنية في مدينة جاسم بريف درعا الشمالي وقضت خلالها على عدد من مسلحي داعش، بينهم متزعمون حيث جرى تطهير المدينة من هؤلاء الدواعش.

تطويق الجهات المختصة درعا البلد ومخيم النازحين وحي طريق السد لوجود دواعش في تلك المناطق (عن الانترنت)

أمين فرع درعا لحزب البعث حسين الرفاعي

قولاً واحداً

تحسين حلبي

الغرب وبداية التصدع

أصبح من الواضح بعد ثمانية أشهر تقريباً على استمرار العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، وكل تطوراتها المتلاحقة، أن عدداً كبيراً من الدول يشارك في الحرب مع الجيش الأوكراني بقدراته العسكرية والدعم اللوجستي والمالي بهدف هزيمة الجيش الروسي، فهناك ثلاث دول كبرى هي: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، ودول لا تقل أهمية عنها مثل ألمانيا وإيطاليا وبولندا، تحارب الجيش الروسي ليس بقواتها على أرض أوكرانيا بل بكل تقنياتها الحربية المتنوعة ذات الاختصاصات المختلفة، وبكل وكالاتها الاستخباراتية الموظفة ضد روسيا على أرض أوكرانيا، ومن دون أن تتمكن من إيقاف الإنجازات الحربية الروسية على الأراضي الأوكرانية، وهذا يعني أن كل ما قدمته هذه الدول من أسلحة وذخائر وصواريخ ومضادات دفاعية وطائرات ومعلومات استخباراتية، لم تغير من ميزان القوى الذي تفرض روسيا كفته الراجحة بقدراتها كدولة واحدة في هذا الشكل من المجابهة مع دول كبرى لديها مصانع ذخائر ومعدات عسكرية تفوق حجم ما تمتلكه روسيا لوحدها، ولا شك أن هذه النتائج التي ولدتها روسيا في هذه الحرب الأولى من نوعها على هذه الدول الكبرى الغربية، ستفرض عليها بعد مرور ثمانية أشهر، واحداً من خيارين إما اللجوء قريباً إلى الدعوة لمفاوضات على إيقاف الحرب وإما إلى الاستمرار بحرب باردة ضد روسيا بعد انهيار الجيش الأوكراني ومناشدته لإجراء مفاوضات من موقع مهزوم، وعند ذلك لن يكون بمقدور الولايات المتحدة بالذات منعه من السير في طريق التفاوض، ولذلك يعتقد عدد من المحللين في الولايات المتحدة وأوروبا أن الحرب الجارية الآن بين الغرب وروسيا على الأراضي الأوكرانية من المحتمل ألا تستمر أكثر من سنة أخرى وخاصة بعد أن أرسلت واشنطن الدفعة رقم ٢٤ من الأسلحة والمعدات العسكرية قبل أيام وبعد أن أنفقت عشرات المليارات لوحدها على تسليح الجيش الأوكراني ودعمه مالياً للاستمرار بالحرب، وهذا الاحتمال ربما تظهر مؤشراته الأولى في الأشهر الثلاثة المقبلة وشتائها البارد جداً على أوكرانيا بشكل خاص.

مجلة «هارفارد غازيت» ذكرت الشهر الماضي على لسان المراسل الرفيع المستوى لوكالة «بي بي سي» في موسكو فيليب شورت أن الغرب كان يعول على إضعاف جبهة روسيا الداخلية بتظاهرات واعتراضات خاصة حين دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى حشد المزيد من المجندين لكن المسألة مرت من دون متاعب داخلية عليه.

الحقيقة أن ما ولدته الحرب الغربية الأطلسية – الأميركية على الأوضاع داخل عدد من الدول، لم تكن حكومات الغرب تتوقعه، فقد احتشد في شوارع براغ عشرات الآلاف من المتظاهرين ونددوا بمشاركة تشيكيا بالعقوبات على روسيا، وطالبوا بإسقاط الحكومة، وفي عدد من مدن فرنسا احتشد عشرات الآلاف ضد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والغلاء وارتفاع الأسعار الذي تسبب به نتيجة عقوباته على روسيا، وبالإضافة إلى ذلك انتقدت فرنسا وألمانيا الرئيس الأميركي جو بايدن لأنه زاد من قيمة الفائدة في بلاده فبدأت أموال المستثمرين في الدولتين تنتقل إلى الولايات المتحدة لتحقيق الأرباح على حساب اقتصاد الدولتين، وبهذا الشكل نتج عن مراهنة أوروبا على تخريب الاقتصاد الروسي، خراباً اقتصادياً استغلته الولايات المتحدة لمصلحة بنوكها بعد زيادة قيمة الفائدة وانتقال أموال أوروبية لأميركا.

هذه العوامل السلبية، قد تتفاقم نتائجها بين الدول الأوروبية وبين الولايات المتحدة إضافة إلى ما سوف يولده موقف الرأي العام المتذمر من سياسة حكوماته تجاه الحرب في أوكرانيا من أزمات داخلية في عدد من دول أوروبا، ولذلك لا يعتقد الكثيرون بأن الحرب في أوكرانيا ستطول أكثر من سنة واحدة يكون الجيش الأوكراني أثناءها قد تكبد المزيد من الخسائر البشرية والدمار الاقتصادي.

في النهاية لا أحد يتوقع أيضاً أن يقع تصعيد يضع كل من واشنطن وموسكو على حافة حرب نووية، لأن خسارة الولايات المتحدة في حرب الأسلحة التقليدية الجارية على الأراضي الأوكرانية، لن تؤدي إلا إلى التمهيد لحرب باردة جديدة تعتقد واشنطن أنها ستستعيد بوساطتها ما خسرته في حربها ضد روسيا في أوكرانيا، لكنها ستدرك أن العالم لن يعود بعد هذه الحرب إلى ما كان عليه بالنسبة لهيمنتها وقطبيتها الأحادية.

التحريض ضدهم تواصل في تركيا واتهامات لهم بالتسبب بـ«جدري القرود»!

الدفعة الثانية لم تعد أمس.. وحجار: عودة اللاجئين السوريين آمنة أما بقاؤهم في لبنان قسري

لم تعد أمس الدفعة الثانية من اللاجئين السوريين الموجودين في لبنان إلى بلادهم حسبما كان مقرراً، على حين جدد هيكتور حجّار وزير الشؤون الاجتماعية اللبناني في حكومة تصريف الأعمال التي وقع مرسوم إقالتها أمس الرئيس ميشال عون قبل انتهاء ولايته بيوم واحد، تأكيده أن ملف هؤلاء اللاجئين «وطني سيادي ويجب عدم إدخاله بأي زواريب سياسية».

والأربعاء الماضي، استؤنفت عمليات العودة الطوعية للنازحين السوريين في لبنان إلى بلدهم وفق خطة الحكومة اللبنانية وبموجب آلية متفق عليها مع الحكومة السورية، حيث عادت عشرات الأسر المهجرة، تقدر أعداد أفرادها بالمئات، عبر معبري الدبوسية بريف حمص والزمراني بريف دمشق، إلى قراهم وبلداتهم التي حررها الجيش العربي السوري من الإرهاب، وسط تسهيلات وإجراءات ميسرة من الجانب السوري وتأكيدات رسمية لبنانية بأن العملية سارت من دون عوائق.

وباليوم نفسه جدد وزير المهجرين اللبناني عصام شرف الدين في تصريح نقلته وكالة «سبوتنيك» الروسية التأكيد على أن العرقلات والضغوطات الدولية وعملية التخويف التي حصلت عبر الوكالات الإعلامية أخرت كثيراً انطلاق قوافل العائدين، وأشار إلى أنه كان من المفترض أن تنطلق قافلة (الأربعاء) في أيلول الماضي، لافتاً إلى أن القافلة الجديدة «ستنطلق في الـ ٣١ الشهر تشرين الأول (يوم أمس) وستكون أكبر»، منوهاً في الوقت ذاته بـ«شفافية» الجانب السوري وتعاونه.

ولم يتم أمس تسيير الدفعة الثانية من اللاجئين السوريين التي أعلن عنها شرف الدين المقررة يوم أمس، وذلك بعدما تم الإعلان عن أن الرئيس عون الذي انتهت ولايته أمس وقّع الأحد، مرسوماً اعتبر فيه حكومة تصريف الأعمال مستقيلة.

ويوم أمس أشار حجّار في حديث إذاعي عبر «صوت لبنان» نقله موقع «النشرة» الإلكتروني اللبناني إلى أنهم «غير راضين عن الوجود السوري» (وجود اللاجئين السوريين في لبنان)، داعياً الأمم المتحدة إلى إرسال لجنة تدقيق لأعمال منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف» في لبنان.

وقال حجّار: «بدأنا من ١١ سنة بنظرة تفاوت لملف النازحين السوريين، فهذا الملف وطني سيادي يجب عدم إدخاله بأي زواريب سياسية»، متمنياً أن «تتم عودة الدفعة الثانية من النازحين».

وأضاف: إنه منذ استلامه مهامه، وضع ملف النزوح السوري ضمن أولوياته، وإنه «وضع القطار على السكة وهناك خطوات ستأتي تباعاً لعودة السوريين إلى بلادهم»، مشيراً إلى أنه «لدينا ٢٠٠٠ ولادة سورية في بلدة عرسال اللبنانية (الحدودية مع سورية)، حيث أصبحت أعدادهم كبيرة ومنتشرة بين المنازل من مستثمرين ومقاولين نتيجة استفادة بعض الجمعيات».

وختم حجار تصريحه بالقول: «عودة النازحين آمنة أما البقاء فهو قسري، وعرسال تئن من الفقر والوباء نتيجة النزوح السوري»!.

وتقوم الحكومة السورية، منذ سنوات، بجهود حثيثة لإعادة اللاجئين السوريين في دول الجوار والدول الغربية إلى وطنهم، حيث أكد المؤتمر الدولي حول عودة اللاجئين السوريين، الذي عقد في تشرين الثاني ٢٠٢٠ بدمشق في بيانه الختامي، مواصلة الحكومة جهودها لتأمين عودة اللاجئين من الخارج وتأمين حياة كريمة لهم، واستعدادها ليس لإعادة مواطنيها إلى أرض الوطن فحسب، بل بمواصلة جميع الجهود لتوفير عيش كريم لهم.

لكن دولاً إقليمية وغربية داعمة للإرهاب في سورية، تعرقل عودة هؤلاء اللاجئين بهدف الضغط على الحكومة السورية من خلال هذا الملف في المفاوضات السياسية.

على خط مواز، تواصل التحريض ضد اللاجئين السوريين الموجودين في تركيا، من خلال خلق سلوك مجتمعي لدى المواطنين الأتراك بأنه يجب الحذر من التعامل معهم أو مخالطتهم والاقتراب منهم، حيث بثت قناة «show tv» التركية مسلسلاً جديداً سعى منذ حلقاته الأولى إلى ذم هؤلاء اللاجئين واتهامهم بالتسبب بإدخال مرض خطير للبلاد، حسب ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.

ونقلت المواقع عن ناشط حقوقي يدعى طه الغازي قوله في منشور له على صفحته في الـ«فيسبوك»: إن «قناة تركية نشرت مقطعاً من الحلقة الأولى لمسلسل (حياة بوغون) «Hayat Bugün» ظهر فيه طفلان سوريان في أحد المراكز الصحية، حيث اشتكى أحدهما من ارتفاع درجة حرارته ووهن كبير استلقى على إثره شبه مغمى عليه بالأرض.

ووفقاً للمشهد التمثيلي، حضر الكادر الطبي لمعاينة الطفل الصغير وصديقه، لكنهم عندما علموا أنهما سوريان طلبت إحدى الطبيبات من الكادر الصحي الابتعاد فوراً عنهما ووضع كمامات، في منظر يوحي للمشاهد أنهما يحملان وباء لا يمكن الوقاية منه (كالكوليرا والإيدز)، فيما قام طبيب آخر بتشخيص حالة الطفل السوري بأنه مصاب بـ«جدري القرود» الذي ينتشر في مجتمع الشواذ والمثليين!.

وكالات

لاجئين سوريين في لبنان (عن الانترنت)

الصفدي: وزراء الخارجية توافقوا على إنهاء الأزمة السورية.. ولافروف في عمان خلال أيام لبحث الملف

القمة العربية تعقد في الجزائر اليوم تحت شعار «لم الشمل»

تحت شعار «لم الشمل»، تنطلق اليوم في الجزائر فعاليات القمة العربية بنسختها الحادية والثلاثين، في ظل ظروف معقدة تشهدها المنطقة والعالم، وعلى جدول أعمالها جملة من الملفات أهمها، القضية الفلسطينية، والوضع في سورية وليبيا واليمن، والحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها، وملف الإرهاب وتأثيره على المنطقة، والأمن الغذائي العربي، وإصلاح الجامعة العربية.

ويأتي انعقاد القمة بعد توقف نحو ٣ سنوات حيث كان مقرراً عقدها في آذار ٢٠٢٠، إلا أنه تم تأجيلها نظراً لجائحة «كورونا»، وهي الرابعة التي تستضيفها الجزائر، حيث كانت أول قمة استضافتها الجزائر في تشرين الثاني ١٩٧٣، وقمة ١٩٨٨ «الاستثنائية» فيما كانت الأخيرة في العام ٢٠٠٥.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» عن وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، تأكيده بأن وزراء الخارجية العرب توافقوا على ضرورة إنهاء الأزمة السورية مع وجود دور عربي قيادي لحلحلة تلك الأزمة.

وقال الصفدي: «أتحدث عن الرؤية الأردنية فأقول إن الأزمة السورية طالت ولا بد من وجود دور عربي قيادي لحلها وتخليصها من تبعاتها، وبما يتيح حلاً سياسياً يحفظ لسورية وحدتها ويخلصها من الإرهاب، ويعيد لها أمنها وعافيتها ودورها إقليمياً ودولياً».

ورداً على سؤال عما إذا طرحت مسألة عودة سورية إلى الجامعة داخل هذه القمة، قال: «هذا اجتماع وزراء خارجية العرب، وستنعقد القمة (اليوم) الثلاثاء و(غداً) الأربعاء، وستكون كل الأمور على طاولة القادة، لكن ما توافقنا عليه جميعاً هو أهمية أن تنتهي هذه الأزمة وأن يكون هناك دور عربي قيادي لإنهائها».

وفيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية الراهنة، قال الصفدي: إن التحديات الاقتصادية كبيرة وقد تفاقمت بعد جائحة «كورونا» وبعد الأزمة الأوكرانية، لذلك فإن الكل يحاول بلورة آليات عمل عربية فاعلة وقادرة على التخفيف من تبعات هذه الأزمات، وتوفير الظروف التي تسمح للاقتصادات العربية بتجاوزها، خاصة فيما يتعلق بالأمن الغذائي وسلاسل التوريد وبأمن الطاقة، فكل هذه قضايا مطروحة وكانت محل نقاش موسع ليس فقط على مستوى اجتماع مجلس خارجية العرب ولكن أيضاً على مستوى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية.

وأضاف: «كل العرب موقفهم واضح، نحن نريد علاقات طيبة مع كل دول الجوار، كما نرفض أي تدخلات في شؤون الدول العربية، ونؤكد أن العلاقات مع دول الجوار يجب أن تقوم على مبادئ احترام الآخر وحسن الجوار».

كما نقلت «سكاي نيوز عربية» عن الصفدي قوله إن «وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف سيزور الأردن بعد أيام ومحور الزيارة الرئيسي سيكون هو الملف السوري».

وتضمنت مسودة «إعلان الجزائر»، التي تمت مناقشتها من قبل وزراء الخارجية العرب أول من أمس، خلال الاجتماع التشاوري الذي دام يومين، ٢٠ بنداً أساسياً، إضافة إلى أربعة بنود ملحقة، تصدرتها بنود تتعلق بالقضية الفلسطينية والأمن العربي.

وأدرج في مسودة الإعلان بند يخص القضية الفلسطينية على ضوء التطورات الخطيرة التي تشهدها الأراضي المحتلة، ومستجدات الصراع العربي – الإسرائيلي، حيث تم التركيز على ضرورة توفير الدعم المالي للشعب الفلسطيني وإنفاذ اتفاق الجزائر بين الفصائل الفلسطينية.

وأدرجت في المسودة بنود تخص الأوضاع في ليبيا، حيث جرى نقاش بشأن مسألة الانتخابات وضرورة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في أقرب وقت ممكن، وتشكيل حكومة تمثل كل الليبيين.

وحاز الملف اللبناني نصيباً من النقاش، حيث تضمنت المسودة تأكيداً على الدعم والتضامن مع لبنان في ظل الظروف السياسية والاقتصادية الراهنة. كما حازت تطورات الوضع في اليمن على نصيبها من النقاش.

كما تم بحث الأوضاع المتقلبة في السودان الذي يواجه مشكلات على صعيدي السلام والتنمية. وتمت مناقشة دعم جمهوريتي الصومال وجزر القمر، وتم التطرق إلى ملف الجزر الإماراتية.

تطورات الوضع في سورية كانت حاضرة في نقاشات وزراء الخارجية العرب، حيث تقرر تضمين «بيان الجزائر» بما يشير إلى ضرورة تحقيق انخراط أكبر للجامعة العربية وتفعيل دور عربي في الملف السوري، للبحث عن حل لهذه الأزمة.

وتضمنت المسودة ثلاثة بنود تخص المسائل الأمنية والأمن العربي والعلاقة مع دول الجوار والدعوة إلى اتخاذ موقف إزاء دعم السيادة العراقية، في إشارة إلى العمليات العسكرية التي تقوم بها تركيا داخل الأراضي العراقية ضد «حزب العمال الكردستاني»، إضافة إلى تخصيص بند يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف وتعزيز التنسيق بين المنظومة الأمنية العربية في هذا المجال.

وأضيف إلى البنود الـ١٩ بند اقترحته الجزائر حول إصلاح الجامعة العربية وتحسين منظومة العمل العربي المشترك بهدف الاستجابة إلى الحاجيات الملحة والاستحقاقات الرئيسة للمنطقة العربية، وهو بند كان محل إجماع بين وزراء الدول العربية الذين أكد معظمهم الحاجة إلى إجراء مراجعة عملية لمنظومة العمل العربي المشترك ومؤسسات الجامعة، وإدراج المجتمع المدني ضمن مؤسسات الجامعة، لكن الصيغة النهائية المتعلقة ببند إصلاح الجامعة لم يتم حسم صيغتها النهائية الخاصة بآليات متابعة تنفيذ القرارات والبحث عن صيغة تخص الطابع الإلزامي لتنفيذها، وتطوير عمل البرلمان العربي، عبر تعديل مواد في نظامه الأساسي.

وكالات

من اجتماع وزراء الخارجية العرب قبيل انطلاق فعاليات القمة العربية بنسختها الحادية والثلاثين في الجزائر العاصمة (عن الانترنت)